الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/119
16 February 1996

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/50/619)]

١١٩/٥٠ - التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[١]، وقرارها ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ المتعلق بعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، الذي طلب فيه المجلس إلى جميع الأطراف المشتركة في الجهود الإنمائية بذل مساع منسقة ومخططة ونشطة للاستفادة من استخدام طاقات البلدان النامية، وذلك بإيلاء الدعم الكامل والاعتبار الأول لاستخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالمقررات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز[٢]، المعقود في كرتاخينا دي انديأس، كولومبيا، في الفترة من ١٨

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11)، الفصل الأول.

(٢) انظر: A/50/752-S/1995/1035، المرفق الثالث.

إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

وإذ تضع في اعتبارها الإعلان الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين[٣]، المعتمد في الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين المعقود في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي أكد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأكد بخاصة على أهمية عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية فضلا عن أنه يشكل أساسا ضروريا للاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي ووسيلة لتعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما أفادت به البلدان النامية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من ازدياد في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تدرك الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي البلدان النامية في اغتنام الفرص المتاحة لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو الأمثل،

وإذ ترحب بالتقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٤]، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩، والذي تضمن توصيات أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها التاسعة[٥]، وأقرها فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بجعل مركز الجنوب منظمة حكومية دولية، وبمساهمته الهامة في تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تدرك أن نتائج التقدم الذي تحقق في الآونة الأخيرة في تكنولوجيا الاتصالات قد أوجدت فرصا جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

---

(٣) A/50/518، المرفق.

(٤) TCDC/9/3.

(٥) انظر A/50/39، المرفق الأول، المقرر ٢/٩.

وإذ تحيط علما بتقرير اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦]، الذي عقده الأمين العام في نيويورك في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، وبتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٧] وبتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة[٨]، التي طرحت فيها مسائل موضوعية وأوصي فيها بطرائق عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٩] وملحقه المعنون "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب: كتيّب إحصائي وقائمة لمنظمات التعاون"[١٠]، اللذين يتضمنان استعراضا وتحليلا شاملين ومنهجيين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي ولدعم منظومة الأمم المتحدة لذلك التعاون؛

٢ - تؤيد التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٤]، التي تدعو، في جملة أمور، إلى اعتماد نهج أكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يركز على المسائل ذات الأولوية، مثل التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، وتخفيف حدة الفقر، والإنتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، فضلا عن التعليم والصحة ونقل التكنولوجيا والتنمية الريفية، التي يرجح أن يكون لها تأثير إنمائي رئيسي على عدد كبير من البلدان النامية؛

٣ - ترحب بالمقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال دورة البرمجة التالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي؛

٤ - تطلب إلى جميع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تنظر في زيادة المخصصات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وأن تحدد طرائق جديدة لتمويل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب مثل التعاون الثلاثي والتمويل من القطاع الخاص؛

---

(٦) A/AC.246/3.

(٧) TD/B/42(1)/7 و TD/B/CN.3/16.

(٨) انظر A/50/39.

(٩) A/50/340 و Add.1.

(١٠) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.D.18.

٥ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ينشئ صندوقا استئمانيا للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتدعو جميع البلدان إلى المساهمة في ذلك الصندوق؛

٦ - تطلب إلى البلدان النامية ومؤسساتها أن تزيد من بذل الجهود المشتركة في مجال التعاون التكنولوجي، وتوسيع نطاق التنمية التكنولوجية بحيث تشمل قدرات الإدارة العلمية والتكنولوجية وشبكات المعلومات التي تكون مسايرة لاتجاه الطلب وتشمل مشاركة مستعملي التكنولوجيا أو المشتركين في عملية التنمية التكنولوجية وتطوير الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية؛

٧ - ترحب بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتناول في دورته التاسعة مسألة النهج الجديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية في عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي، وأثرها المحتمل على التنمية؛

٨ - تدعو، في هذا السياق، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن ينظر، في دورته التاسعة المقرر عقدها في جنوب أفريقيا، في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بوصفه استراتيجية لتعزيز النمو والتنمية ولكفالة الإدماج الفعال للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأن يضع توصيات عملية بشأن السياسات في هذا الصدد؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، مرة كل سنتين، تقريرا معنونا "حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب" يتضمن استعراضا وتحليلا شاملين للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي وللدعم الدولي المقدم في هذا الصدد، بما في ذلك البيانات والمؤشرات الكمية المتعلقة بجميع جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب توصيات تستهدف تعزيز ذلك التعاون، واضعا نصب عينيه أهمية الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٠ - تدعو جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها، وبخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، إلى أن توفر المواد التحليلية والاستقرائية اللازمة لإعداد التقرير المذكور أعلاه؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين بندا فرعيا معنونا "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية".

الجلسة العامة ٩٦
٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥